هذا القول ينطبق على الموضوع بصفة عامة ، أما في اسرائيل فاننا نستطيع ان نميز ثلاث سلبيات سافرة فينظام الرقابة البرلمانية هي : ضعف المركز السياسي للكنيست وبطء اجراءات مراقب الدولة ، وتشدد رقابة الامن .

١ ــ **ضعف المركز السياسي للكنيست** : هذه المشكلة ترجع لأسباب سياسية تتعلق بنظام الحكم وأيضا لأسباب تنظيمية تتعلق بمدى كفاءة الكنيست نفسه كهيئة للاشراف ، وقد ترتب على ذلك ضعف رقابته بوجه عام على أعمال الحكومة .

وتشير دراسة أهم الاتجاهات السياسية والعقائدية داخل الكنيست الى تغلب الاعتبارات العملية والبراجماتية على الاعتبارات الايديولوجية مع الاهتمام بالاحتياجات المعاصرة المصحوبة بالتصدع في الايديولوجية السياسية التقليدية . وهذا من شأنه بالطبع أن يولد شيئا من عدم الاكتراث بأمور القطاع العام .

وفضلا عن الظاهرة السياسية العامة التي تعبر عن تدهور سلطة المجالس التشريعية لصالح السلطة التنفيذية ، فان دراسة تطور النظام السياسي الاسرائيلي يفصح عن ضعف رقابة الكنيست على أعمال الحكومة . بل ان رقابته على الادارة تعد أقل أعماله شأنا فغالبا ما تعمد الحكومة الى ارجاء المناقشات البرلمانية المتعلقة بالعيوب المالية والادارية (١٩) .

أما بصدد حق طلب المعلومات من الحكومة ، فاننا نجد الكنيست ، ككل ، لا يطلب معلومات محددة من رئيس الوزراء أو الوزراء وانما هو يعمل كساحة عامة للمعلومات وتبادل الرأي بفعل اهتمام وسائل الاعلام . أما طلب المعلومات فقد يقوم به الاعضاء أو اللجان . ورغم ان القسم الثاني والعشرين من القانون الاساسي لعام ١٩٥٨ قرر حق الكنيست في تشكيل لجان للتحقيق ، الا أن هذه الاداة الحاسمة لم توضع موضع التنفيذ منذ ذلك التاريخ اللهم الا تشكيل لجان للاستقصاء من قبل الوزير المختص أو مجلس الوزراء وبرئاسة رئيس المحكمة العليا [من اشهرها لجنة حريق المسجد الاقصى عام ١٩٦٩ ولجنة اجرانات الخاصة بالتقصير في حـرب اكتوبر ١٩٧٣] . أي ان الكنيست لم يأخذ زمام المبادرة في انشاء أي لجنة تحقيق لبحث الاخطاء في الادارات الحكومية ، ولا يتوقع أنيقوممراقب الدولة نفسه بذلك . وقد أضعف هذا الى حد بعيد قدرة الكنيست على تأمين المعلومات الحساسة من الهيئة التنفيذية .

٢ ــ **بطء اجراءات مراقب الدولة** : سبقت الاشارة الى أن سلطة مراقب الدولة ــ الذي يعتبر الاداة الرئيسية للكنيست في الرقابة البرلمانية ــ تكبلها مجموعة من القيود تتمثل في نظام المراجعة اللاحقة ، والحكم العسكري ، واشتراك الموظفين في الادارة ، وطبيعة المقترحات التشريعية التي تقدم الى الكنيست .

وعادة ما يتضمن التقرير السنوي لمراقب الدولة العيوب أو المخالفات في احدى الهيئات أو المنظمات الادارية ، والعلاج المقترح لها ، وهذا يعني ان الجهود التي بذلها للوصول الى العلاج اللازم في الموقع أو بالمراسلات لم تثمر حتى وقت كتابة التقرير . يضاف الى ذلك انه يمكن أن نفترض ــ نظريا ــ أن الكنيست ولجنته المالية سوف يهتمون بتصحيح المخالفات الواردة في التقرير السنوي بعد نشرها ، ومع ذلك فان الكنيست من الناحية العملية لا يملك حق التدخل في الادارة اليومية (٢٠) .

والنتيجة المنطقية لهذا كله هو بطء تنفيذ الاصلاحات التي يقترحها مراقب الدولة . بل أن الحق المقرر لمراقب الدولة ــ ككلب حراسة على الميزانية ــ في طلب الحصول